



Repercussions of the withdrawal of peace force (MICEMA) from Mali: causes and consequences



Received: 07/04/2024; Accepted: 02/06/2024

بن صاف فرحات^{1*}، بوطرفاس محمد²

1 مخبر العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 "الإخوة منتوري"، الجزائر
2 كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 "الإخوة منتوري"، الجزائر

تداعيات انسحاب قوات السلام (MICEMA) من مالي الأسباب والعواقب

الكلمات المفتاحية:

مجلس الأمن ؛
مالي ؛
بعثة الأمم المتحدة ؛
السلام ؛
المجتمع الدولي

ملخص

بعد مضي عشر سنوات من نشر قوات السلام في دولة مالي نتيجة الأزمة الأخيرة التي مرت بها هذه الأخيرة، أنهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال قراره رقم 2690 المؤرخ 30 جوان 2023، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مينو سما. ويدعو المجلس إلى انسحاب "منظم وأمن" لـ 13289 عسكريا و1920 ضابط شرطة مرخص لهم بالتواجد في مالي، "بالتشاور الوثيق مع الحكومة الانتقالية وبالتنسيق مع الدول المساهمة بالقوات". ويأتي هذا القرار في أعقاب طلب الانسحاب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في 16 يونيو 2023. ويشير قرار مجلس الأمن إلى أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي ضروري لتحقيق السلام الدائم وأن الوضع في مالي لا يزال يهدد المجتمع الدولي. تتناول هذه الورقة البحثية حيثيات هذا القرار والأسباب الكامنة وراء انسحاب قوات MINISMA من مالي وكذلك العواقب والتبعات على اتفاق السلام والمصالحة ومستقبل عمل قوات السلام في الدول التي تعاني من مشاكل سياسية وأمنية كبيرة.

Abstract

Ten years after the deployment of peace forces in the State of Mali as a result of the recent crisis that the latter went through, the United Nations Security Council, through its Resolution 2690 of 30 June 2023, terminated the mandate of the United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali, MINUSMA. The Council calls for the "orderly and safe" withdrawal of 13,289 military personnel and 1,920 police officers authorized to be present in Mali, "in close consultation with the transitional government and in coordination with troop-contributing countries." This decision follows the withdrawal request submitted by the transitional authorities on June 16, 2023. The Security Council resolution indicates that the peace and reconciliation agreement in Mali is necessary to achieve lasting peace and that the situation in Mali continues to threaten the international community.

This research paper discusses the rationale for this decision and the reasons behind the withdrawal of MINISMA forces from Mali, as well as the consequences and implications for the Peace and Reconciliation Agreement and the future of the work of peace forces in countries suffering from major political and security problems.

Keywords:

Security Council;
Mali ;
United Nations mission;
peace ;
The international community

* Corresponding author, e-mail: Proffarhat48@gmail.com

Doi:

I - مقدمة

تعد الأمم المتحدة أول منظمة دولية التي أرسلت قوات لحفظ السلام بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين حين عجز مجلس الأمن في أثناء الحرب الباردة عن استخدام القوة وفق ما جاء في الميثاق، وتتضمن عملية حفظ السلام المثالية أو التقليدية نشر قوات محايدة خفيفة التسليح بموافقة الدولة أو الدول المضيفة للفصل بين القوات المتحاربة بعد وقف إطلاق النار، والخلق بيئة مواتية لحل الصراع .

و تمثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إحدى أهم البعثات التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013 لدعم العمليات السياسية في مالي وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأمن، ودعم السلطات الانتقالية في مالي على العمل على استقرار البلاد، وتطبيق خارطة الطريق الانتقالية.

إلا أن وقوع انقلاب في 24 مايو 2021 في مالي وتشكيل المجلس العسكري الذي تولى الحكم في البلاد وتشكيل الحكومة الانتقالية هذه الأخيرة طلبت من قوات مینوسما مغادرة البلاد، وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مینوسما، من خلال قراره رقم 2690 المؤرخ 30 جوان 2023، الذي يدعو إلى انسحاب "منظم وآمن" بالتشاور الوثيق مع الحكومة الانتقالية وبالتنسيق مع الدول المساهمة بالقوات". ويأتي هذا القرار في أعقاب طلب الانسحاب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في 16 يونيو 2023.

طرح انسحاب قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي علامات استفهام كبيرة حول مستقبل البلاد وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الضروري لتحقيق السلام الدائم وأن الوضع في مالي لا يزال يهدد المجتمع الدولي.

هذا وتكمن أهمية هذا الموضوع من خلال الأهمية العلمية والأهمية العملية للموضوع، فأما الأهمية العلمية فتتمثل في البحث عن الإطار القانوني لتشكيل تلك البعثة والأسباب التي دفعت إلى سحبها من دولة مالي، وأما الأهمية العملية فتتمثل في البحث عن تداعيات انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مینوسما على المستقبل السياسي والأمني لدولة مالي.

وبالنظر إلى أهمية الموضوع نطرح الإشكالية التالية: هل كان دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مینوسما إيجابيا أو سلبيا على تطور الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية لدولة مالي؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة وما هي العواقب التي ترتبت على انسحابها؟

وللإجابة على الإشكالية فقد قسمنا خطة البحث إلى محورين تاريخ عمل قوات السلام في مالي ومهامها (المحور الأول)، تطور الوضع السياسي والأمني في مالي وتدابير انسحاب قوات MINISMA (المحور الثاني).

المحور الأول: تاريخ عمل قوات السلام في مالي ومهامها

إن واضعي ميثاق الأمم المتحدة لم يغفلوا عن فكرة إنشاء جيش دولي تابع للأمم المتحدة وذلك بموجب إقرارهم لنص المادة 43 من الميثاق والتي نصت على إنشاء قوات الأمن الجماعي، إلا أن مجلس الأمن عجز عن إنشاء جيش دولي والذي كان نتيجة للحرب الباردة، وهو ما دفع بمنظمة الأمم المتحدة إلى ابتكار فكرة قوات حفظ السلام لمواجهة مختلف الأزمات التي تواجهها في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين، ولعل من أبرز عمليات حفظ السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة هي قوات حفظ السلام في مالي التي شهدت أزمة سنة 2012 والتي شكلت تهديد للسلم والأمن الدوليين، إن دراسة تاريخ عمل قوات السلام¹ ومهامها في مالي يتطلب منا تناول تاريخ عمل قوات السلام في مالي (أولا) ثم مهام تلك القوات المختلفة (ثانيا).

أولا: تاريخ عمل قوات السلام في مالي

من خلال مسار الأزمة المالية ومختلف مراحلها تم إرسال بعثات مختلفة لحفظ السلام في مالي والتي تمثلت أساسا في كل من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA)، وبعثة الاتحاد الأوروبي لدعم مالي (EUTM) إلى جانب إرسال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1- بعثة الدعم الدولية في مالي (AFISMA)

كانت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA)، والتي كان اسمها في الوثائق التحضيرية لفترة من الوقت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي (MICEMA) أول تلك القوات، وهي بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي، بقيادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البداية، وتم تفويضها في 20 ديسمبر 2012 بموجب

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2085² بموجب الفصل السابع، الذي يهدف إلى وضع حد للأزمة السياسية والأمنية الناجمة عن انقلاب 22 مارس 2012.

وتمثلت الولاية الأولية للبعثة في إعادة بناء قدرات الجيش المالي، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، واستعدادا لاستعادة شمال مالي، الذي سقط في أيدي الجماعات المسلحة بعد انقلاب 22 مارس. وفي مرحلة ثانية، مساعدة البعثة السلطات المالية على استعادة السيطرة على الشمال والحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية هناك. ومن المقرر أيضا أن تساعد البعثة في تأمين المؤسسات الانتقالية في مالي بغية استعادة النظام الدستوري. وانتهت ولايتها في 1 جويلية 2013 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما).³

(2)- بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم مالي (EUTM)

بالتوازي مع إعداد بعثة الدعم الدولية في مالي، يخطط الاتحاد الأوروبي لنشر بعثة دعم مالي،⁴ (EUTM) لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات المالية في استعادة السلام في مالي. وفي منتصف أكتوبر، أعلنت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية، كاثرين أشتون، أن الاتحاد الأوروبي يعد لمهمة تدريبية إلى مالي. وفي جلسته المنعقدة في 15 أكتوبر، أكد مجلس الشؤون الخارجية من جديد أن الاتحاد الأوروبي عازم على مساعدة مالي على استعادة النظام الدستوري وسيادة القانون وحكومة ديمقراطية ذات سيادة كاملة في جميع أنحاء أراضيها.⁵

وفي 19 نوفمبر، أعطى وزراء الخارجية الأوروبيون موافقتهم من حيث المبدأ على إنشاء بعثة أوروبية تهدف إلى دعم التدخل العسكري الإيكواس في شمال مالي. ويقرر الوزراء أن تقوم هذه البعثة بنشر مدربين أوروبيين في المنطقة المحيطة بباماكو اعتباراً من بداية عام 2013. وأخيراً، في 10 ديسمبر، مجلس الاتحاد الأوروبي يوافق على مفهوم إدارة الأزمات المتعلقة بنشر بعثة في مالي.⁶

وتهدف هذه المهمة، التي تعد جزءاً من سياسة الأمن والدفاع المشتركة وفق لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2071⁷، إلى دعم تدريب وإعادة تنظيم القوات المسلحة المالية. ولذلك تهدف بعثة الاتحاد الأوروبي الانتقالية في مالي إلى المساهمة في تحسين القدرات العسكرية وكفاءة القوات المسلحة المالية من أجل تمكين استعادة السلامة الإقليمية للبلاد تحت السلطة المدنية. ويقرر المجلس أن تتكون بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي من حوالي 400 جندي أوروبي، من بينهم 250 مدرباً. وتتمثل مهمتهم المحددة في تدريب أربع كتائب من الجيش المالي، تضم كل منها 650 جندياً. والهدف هو تفعيل هذه الكتائب بهدف استعادة الشمال.

وفي 17 كانون الثاني/يناير، وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين في بروكسل على إرسال البعثة. وفي نفس اليوم، يعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قراره النهائي رقم (CFSP/34/2013) الذي سمح بنشر البعثة لفترة أولية مدتها خمسة عشر شهراً⁸

(3)- بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)

أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) بموجب قراره رقم 2100 الصادر في 25 أبريل 2013.

بموجب هذا القرار (2100)⁹، ستقوم البعثة بدعم العملية السياسية وتنفيذ عدد من أنشطة تحقيق الاستقرار فيما يتعلق بالأمن، وإيلاء اهتمام خاص للمناطق السكانية الرئيسية وطرق الاتصال، وحماية المدنيين، ومراقبة حقوق الإنسان، ووضع السياسات اللازمة. الشروط الأساسية لإيصال المساعدات الإنسانية وعودة النازحين، وبسط سلطة الدولة، والتحضير لانتخابات حرة وسلمية ومفتوحة للجميع.

وستعمل البعثة وفقاً لقواعد اشتباك صارمة ويجب أن تستخدم جميع الوسائل اللازمة للتصدي للتهديدات التي تواجه تنفيذ ولايتها، والتي تتمثل، من بين أمور أخرى، في حماية المدنيين المهددين بشكل مباشر بالعنف الجسدي والحفاظ على الأفراد العسكريين. التهديدات المتبقية، في حدود مواردها وفي مناطق انتشارها. وعلى هذا النحو، يمكنها تنفيذ عمليات بمعزل عن غيرها أو بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية. كما أذن مجلس الأمن للقوات الفرنسية المنتشرة في مالي بالتدخل لدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، بناء على طلب الأمين العام، في حالة وجود تهديد خطير ووشيك.

و تم دمج مكتب الأمم المتحدة في مالي (BUNUMA)، الذي تم إنشاؤه سابقاً بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2005 الصادر في 20 ديسمبر 2012، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، مباشرة بعد اعتماد القرار 2100. وفي 1 يوليو 2013، تم تشكيل سلطة البعثة بقيادة أفريقية. سيتم نقل بعثة الدعم الدولية في مالي (MISMA) إلى البعثة المتكاملة، رهناً بمراجعة مجلس الأمن للوضع الأمني في منطقة مسؤولية البعثة.¹⁰

وتتألف البعثة المتكاملة من ما يصل إلى 11,200 من الأفراد العسكريين، بما في ذلك كتائب الاحتياط القادرة على الانتشار السريع داخل البلاد، حسب الاقتضاء، و1,440 من أفراد الشرطة (وحدات الشرطة المشكلة وضباط الشرطة). ومن المتوقع أن تعمل غالبية الجنود وقوات الشرطة والعناصر المدنية الأساسية والمساندة بشكل رئيسي في الشمال، مع احتمال وجود قاعدة لوجستية في جاو أو سيفاري، مع وجود خفيف. تضم عناصر مدنية وعسكرية وشرطية موجودة في بامكو.¹¹

ثانياً: مهام بعثات السلام في مالي

سوف نركز على مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ 25 أبريل 2013 لدعم العملية السياسية في ذلك البلد وتنفيذ عدد من المهام الأمانة. طلب مجلس الأمن من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) مساعدة السلطات الانتقالية المالية على تحقيق الاستقرار في البلاد وتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية. وباعتماد القرار 2164¹² بتاريخ 25 يونيو 2014، قرر المجلس تركيز ولاية البعثة المتكاملة على المهام ذات الأولوية مثل الأمن والاستقرار وحماية المدنيين، ودعم الحوار السياسي الوطني والمصالحة الوطنية، فضلاً عن دعم إعادة الإعمار. سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وإعادة بناء قطاع الأمن المالي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1- الأمن والاستقرار وحماية المدنيين

تمثل حماية المدنيين أحد الأنشطة التي تقع في قلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. و حالياً، هناك ثماني بعثات، تمثل أكثر من 90٪ من قوات حفظ السلام، لديها تفويض بحماية المدنيين. وهذه هي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في أبيي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.¹³ وتصبح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) هي المهمة التاسعة التي تتمتع بمثل هذه الولاية. ويجوز لها اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لضمان الحماية الفورية للمدنيين المهددين بالعنف الجسدي. وتُفهم هذه المسؤولية على أنها مكمل لمسؤولية الدولة المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية سكانها.¹⁴

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البعثة ضمان حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين في النزاع المسلح ويتم اتخاذ تدابير محددة لهذا الغرض. كما أن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى المساهمة في الحماية: الجهات الفاعلة التي تضمن الحماية من خلال المساعدة الإنسانية أو الحماية من خلال المراقبة والمراقبة/الاتصالات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان.¹⁵

إن السمة الفريدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي قدرتها على حماية المدنيين من العنف الجسدي. ولتحقيق ذلك، تتبع عمليات حفظ السلام نهجاً يشمل البعثة بأسرها، حيث تعمل جميع العناصر المدنية وعناصر الشرطة وحفظة السلام معاً لتحقيق هذا الهدف. ويتخذ نشاط حماية المدنيين نهجاً ثلاثي المستويات:

- **المستوى الأول يستند إلى الحوار والدعوة السياسية:** وتشمل هذه التوصيات، على سبيل المثال، دعم اتفاقات المصالحة أو السلام، أو الوساطة، أو إقامة صلات مع الحكومة، أو حل النزاعات المحلية. وتنفذ هذه الأنشطة أساساً على مستوى القيادة العليا للبعثة. وعلى الرغم من أن هذه الأمور ليست دائماً ظاهرة جداً، فإنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذا العمل لدعم الدولة المضيفة في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية.

- **المستوى الثاني يتعلق بالحماية من أنشطة العنف الجسدي،** بما في ذلك الوجود المرئي للجهات الفاعلة غير المسلحة في البعثة، وتدابير الردع الاستباقية ضد المهاجمين المحتملين، والدعم اللوجستي للدولة المضيفة للدفاع عن المدنيين من الهجمات.

من المهم أن نلاحظ أن هذا ليس فقط من اختصاص الجيش. وتشكل الإجراءات التي يقودها المدنيون، مثل التواصل مع السكان، وخاصة النساء والقادة والسلطات المحلية، جزءاً من هذا النهج.

- **المستوى الثالث يتألف من أنشطة الدعم تهيئة بيئة حامية تزيد من الأمن وتحمي المدنيين من العنف البدني:** و تتضمن غالبية هذه الأنشطة دعم قدرة الدولة المضيفة على الحماية، بما في ذلك سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والتدريب على حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁶

(2)- دعم الحوار السياسي الوطني والمصالحة الوطنية

تعمل شعبة الشؤون السياسية في بعثة السلام على دعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وبهذه الصفة، فهي مسؤولة عن تقديم المشورة لقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في دولة مالي¹⁷ وذلك أجل تحقيق ما يلي:

- التنسيق مع السلطات المالية ومساعدتها في الانخراط في عملية تفاوض موثوقة وشاملة، مفتوحة لجميع المجتمعات المحلية في شمال مالي، وفقا للقرار 2295¹⁸ (2016)؛ استخدام مساعيها الحميدة وتدابيرها لبناء الثقة وتشجيعها على الصعيدين الوطني والمحلي لاستباق الصراعات ومنعها وتخفيفها وحلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات التفاوضية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية؛
- تهيئة الظروف لإجراء حوار سياسي شامل يشمل حكومة مالي ومؤسساتها، بما في ذلك الجمعية الوطنية، والمحكمة الدستورية، وأمين المظالم في الجمهورية؛ والقوى الدافعة للأمة، من خلال الجمعيات النسائية والشباب ووسائل الإعلام والزعماء التقليديين والدينيين والقطاع الخاص والنقابات.
- تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كميسر للعملية السياسية، وتوفير الخبرة الفنية لصياغة الاتفاق.
- ضمان مقاربة متماسكة لإيجاد حلول للأزمة المالية في إطار الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل. وهؤلاء الشركاء هم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان المنطقة (موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو والجزائر وتشاد).
- دعم تنفيذ عملية نواكشوط بشأن الأمن وكذلك أنشطة 5G دول الساحل الخمس أيضا في مجال الأمن.
- تعزيز إطار العمل مع الوزارات المكلفة بالمصالحة الوطنية والإدارة الترابية واللامركزية وإصلاح الدولة، فضلا عن المجلس الأعلى للجماعات المحلية ولجان الجمعية. وذلك في ضوء تنفيذ اتفاق السلام ودعما لتنظيم مؤتمر الوفاق الوطني
- تعزيز الملكية الوطنية لعملية السلام والمصالحة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المالي مثل الأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية والنسائية والسلطات التقليدية والدينية والقطاع الخاص والنقابات العمالية وغيرها من الجهات الفاعلة.
- عدم إقصاء شركاء آخرين من العملية السياسية، وهي جهات فاعلة دون إقليمية، كأعضاء السلك الدبلوماسي، وشركاء شعبة الشؤون السياسية داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولاسيما الشعب الفنية¹⁹.

(3)- دعم إعادة الإعمار و بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد

في دولة مالي، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار كرادع للجماعات التي تغريها أعمال العنف، حيث تعمل البعثة على استعادة سلطة الدولة. من خلال السيطرة على الوضع الأمني العام، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وإعادة البلاد إلى النظام الدستوري.

وتجري استعادة سلطة الدولة في العاصمة باماكو وخارجها، والعمل على تحسين الأمن بشكل كبير في العديد من المحافظات، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى دعم اتفاقات السلام المحلية. والعمل على إعادة نشر المحافظين ومساعدتهم في جميع أنحاء البلد، وكذلك مسؤولون من وزارات التعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية والمياه والمرافق الصحية. و أيضا نشر قوات الأمن والدفاع الوطنية وبدأت عمليات العدالة والمصالحة تتبلور.

(4)- إعادة بناء قطاع الأمن

تعمل البعثة على تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للحوار. وطلب دعم مجلس الأمن الدعم حتى تكون القوات المنتشرة مدربة ومجهزة على النحو المناسب للتعامل مع هذه المهمة والبيئة التشغيلية الصعبة التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي على أساس يومي²⁰.

كما تعمل البعثة على تعزيز سيادة القانون ومساعدة الحكومة على استعادة السيطرة على مواقع التعدين التابعة للجماعات المسلحة، وإلا فإن حل هذه القضية سيعرض نتائج أي اتفاق سلام للخطر و يشمل أيضا مساعدة الدولة في إعادة بناء وتعزيز مؤسساتها الرئيسية، ولاسيما جهازها الأمني الوطني، بدعم من البعثة. وهنا أيضا، ستكون هناك حاجة إلى دعم المجلس لضمان أن تكون لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي و دعم الولاية بالموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة.

ويعتقد رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي أيضا أنه من الضروري مواصلة دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة سيادة القانون ، وكذلك من خلال دعم الجهات الفاعلة القضائية والمناطق، مع إيلاء الاهتمام لتنفيذ برنامج المصالحة الوطنية. بما في ذلك ضمان احترام حقوق الضحايا الذين شردهم النزاع.

و لتحقيق ذلك ، فإن البعثة يجب أن ندعم السلطات في وضع إستراتيجية متكاملة للعدالة الانتقالية تلبي احتياجات وتوقعات المجتمعات التي عانت بشدة من النزاع.²¹

(5)- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

من أجل تعزيز حقوق الإنسان في مالي فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والسلطات المالية تتعاونان في بناء القدرات حيث تلتزم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) بتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من الصعوبات في بعض جوانب علاقاتهما في مجال حقوق الإنسان، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والسلطات المالية معا بشكل وثيق لتحقيق هدف مشترك يتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد.²²

وكجزء من برنامج واسع النطاق لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، يتم تدريب ضباط الشرطة القضائية من مختلف مناطق مالي في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإطلاعهم على قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتعلقة بتحقيقات الشرطة، وتقنيات التحقيق الخاصة، في تحقيقات الشرطة، والتحقيقات في العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة والجرائم التي تشمل الأطفال.

وأعرب مدير الشؤون القضائية للشرطة الوطنية عن امتنانه للدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتعزيز قدرة الشرطة في مجال حقوق الإنسان. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مستعدة لمواصلة دعم السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايته وعلى نفس المنوال، نظمت شرطة الأمم المتحدة جلسات توعية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لأعضاء من المديرية الإقليمية للحماية المدنية في مدينة غاو في المنطقة الشمالية من مالي. وأحيط المشاركون علما بالقواعد والمعايير والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولاسيما مبادئ التناسب والتمييز والضرورة.

كما تستجيب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لطلبات قوات الدفاع والأمن المالية لتقديم المساعدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في مالي. وجهود بناء القدرات ضرورية لضمان احترام قوات الدفاع والأمن لحقوق الإنسان في عملياتها وتحقيقاتها، مما يسهم في تحقيق الاستقرار العام في مالي.

(6)- المساعدة الإنسانية

في 19 أوت 2022، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان في قرية ديابا بيول للاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني. تضم هذه القرية الصغيرة الواقعة في وسط مالي 3,872 نازحا داخليا. وانضمت إليهم منظمة العفو الدولية لتسليط الضوء على دور المجتمعات المحلية والسلطات والمنظمات الإنسانية في الاستجابة للأزمات في مالي. تم الاحتفال بنسخة عام 2022 في سياق حملة ToutUnVillage ، التي تقدر هذا التآزر من أجل زيادة قدرة الأشخاص المتضررين من الأزمات على الصمود.²³

و هدف البعثة مواجهة التحديات التي يفرضها العنف أو النزاعات بين الطوائف أو الكوارث الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوجه الضعف وأدى إلى النزوح الداخلي في جميع مناطق وسط مالي ، ودعم الجهات الفاعلة الإنسانية من خلال إعطاءها قدرة أكبر على الصمود وبفضل التضامن المحلي والدولي وفقا للبيانات الأخيرة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (30 يونيو 2022)، سجلت المناطق الوسطى من البلاد ، حيث أكثر من 185,000 نازح. ويعاني ما يقرب من 600,000 شخص من انعدام الأمن الغذائي، و 952 مدرسة مغلقة، مما يؤثر على ما يقرب من

285,000 طفل. في مالي، يحتاج 1.6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022.

وكان منسق الشؤون الإنسانية في البعثة، قد شدد على أهمية التعاون والتماسك بين العاملين في المجال الإنساني والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة. وفي مالي، مكن ذلك من تقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من مليون شخص على الرغم من تحديات السياق الأمني والموارد المحدودة أصلاً للمجتمعات المضيفة.²⁴

المحور الثاني: تطور الوضع السياسي والأمني في مالي و تداعيات انسحاب قوات MINISMA

لقد مرت مالي في السنوات الأخيرة بأزمة عميقة لها عواقب وخيمة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، فضلاً عن الأمن وحقوق الإنسان. تعود أصول هذه الأزمة إلى عوامل هيكلية طويلة الأمد، مثل ضعف المؤسسات، وعدم فعالية الحكم، وهشاشة التماسك الاجتماعي، والانطباع الراسخ بأن المجتمعات الشمالية تعاني من الإهمال والتمييز والمعاملة غير العادلة من قبل السلطة المركزية، ضعف المجتمع المدني، المعتمد على الخارج، و آثار التدهور البيئي والتغير المناخي والصدمات الاقتصادية. وقد تفاقمَت هذه الظروف بسبب عوامل عدم الاستقرار الأخيرة، مثل الفساد والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة والصراعات الداخلية وتراجع موارد الجيش الوطني. لذا سنعمد من خلال هذا المحور إلى بيان تطور الوضع السياسي والأمني في مالي في (أولاً)، و تداعيات انسحاب قوات MINISMA (ثانياً).

أولاً: تطور الوضع السياسي والأمني في مالي

لقد مرت الأزمة السياسية والأمنية في مالي بالعديد من المراحل عبر التاريخ و ذلك كان نتيجة لسيطرة الأنظمة الدكتاتورية منذ عقود على نظام الحكم في دولة مالي، و هو الأمر الذي أدى إلى غضب و رفض الشعب المالي للأوضاع في البلاد نتيجة للوضع الاقتصادي الصعب إلى جانب غياب المساواة بين أبناء الشعب الواحد، مما دفع بجماعة الأزواد و التي تمثل أقلية عرقية في البلاد إلى الدخول في صراع مع السلطة الحاكمة في البلاد، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1- تمرد وانقلاب 2012

في منتصف يناير 2012، قامت حركة من الطوارق تسمى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالعمل مع الجماعات الإسلامية المسلحة، بما في ذلك أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في البلاد. شنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، إلى جانب المنشقين عن القوات المسلحة المالية، سلسلة من الهجمات ضد القوات الحكومية في شمال البلاد. واكتسب تمرد الطوارق المزيد من الجراءة بفضل وجود مقاتلين مجهزين تجهيزاً جيداً عائدتين من ليبيا بعد سقوط النظام.²⁵

وفي 22 مارس أدى تمرد قام به جنود ساخطون من الوحدات التي هزمتها الجماعات المسلحة في الشمال إلى حدوث انقلاب. استولى المجلس العسكري، اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية واستعادة الدولة، بقيادة النقيب أمادو سانوغو، على السلطة، وأعلن تعليق الدستور وحل مؤسسات الجمهورية. أدى هذا الانقلاب إلى تسريع انهيار الدولة في الشمال، مما سمح للحركة الوطنية لتحرير أزواد باجتياح القوات الحكومية في منطقة كيدال و غاو وتمبكتو وتحديد موعد ولادة دولة مستقلة في 6 أبريل، ولاية أزواد. وبعد فترة وجيزة، تصاعدت التوترات بين الجماعات المسلحة في الشمال، وفي 18 نوفمبر الثاني، طاردت حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أهم المدن، غاو وتمبكتو وكيدال.²⁶

وقد أدان المجتمع الدولي بالإجماع انقلاب 22 مارس، وناقشت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التدخل العسكري المحتمل في 28 مارس من أجل استعادة النظام الدستوري. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل ائتلاف من الأحزاب السياسية المالية، الجبهة المتحدة للدفاع عن الجمهورية والديمقراطية (FDR)، لمعارضة الانقلاب.

وفي الوقت نفسه، تستغل الجماعات المسلحة الفوضى السائدة في باماكو للسيطرة على كيدال و غاو وتمبكتو شمالاً، وهي المدن الثلاث الرئيسية في شمال البلاد. وفي الأول من إبريل، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من جانب واحد استقلال أزواد، في حين وعد رئيس المجلس العسكري، الكابتن سانوغو، بالعودة الشبكية إلى النظام الدستوري. تواصل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ضغوطها على الانقلابيين وتقرر فرض عقوبات عليهم.²⁷

(2)- إنشاء مكتب الأمم المتحدة في مالي (BUNUMA)

وفي أعقاب الانقلاب، عرض الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، مساعدة الأمم المتحدة على السلطات المالية. وقد دفع ذلك السلطات الانتقالية المالية إلى طلب مساعدة الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها في مجالات المفاوضات السياسية والانتخابات والحكم وإصلاح قطاع الأمن والمساعدة الإنسانية.

وأُسفرت المشاورات الإضافية عن نشر بعثة الأمم المتحدة في مالي، وهو وجود متعدد التخصصات للأمم المتحدة في مالي، والذي طلب مجلس الأمن إنشاؤه بموجب قراره 2085²⁸ المؤرخ 30 ديسمبر 2012، من أجل تقديم دعم منسق ومتناسك في مالي من خلال دعم العملية السياسية الحالية و النظام الأمني، فضلا عن دعم وضع خطط بعثة الدعم الدولية في مالي، ونشرها وعملياتها.

وأذن مجلس الأمن بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي في هذا القرار نفسه، للمساعدة في إعادة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين المشاركين في العملية، لمساعدة السلطات المالية على استئناف العمليات. من أراضيها التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية والمتطرفة المسلحة، تتحرك تدريجياً نحو أنشطة تحقيق الاستقرار من أجل مساعدة السلطات المالية على ضمان الأمن وتعزيز سلطة الدولة من خلال القدرات المناسبة، ومساعدة السلطات المالية على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية، وهي حماية السكان ومساعدة السلطات المالية على تهيئة الظروف الأمنية الجيدة لإيصال المساعدات الإنسانية تحت إشراف المدنيين والموافقة الحرة على عودة النازحين واللاجئين إلى وطنهم.

(3)- أزمة جانفي 2013 والتدخل الفرنسي

تدهور الوضع الأمني في مالي بشكل خطير في أوائل يناير 2013، عندما شنت عناصر من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بدعم من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هجوماً باتجاه الجنوب. واشتبكوا مع الجيش المالي شمال بلدة كونا، على بعد حوالي 400 ميل (680 كم) من بامكو، مما أجبر القوات على الانسحاب. كما تقدمت العناصر الإرهابية والعناصر المسلحة الأخرى غرباً، حيث استولت على بلدة ديابالي في 14 يناير.

أدى استيلاء الجماعات المتطرفة على كونا إلى قيام السلطات الانتقالية المالية بطلب المساعدة من فرنسا للدفاع عن سيادة مالي واستعادة سلامة أراضيها. واستجابة لهذا الطلب، انطلقت في 11 يناير عمليات عسكرية ضد العناصر الإرهابية والعناصر الأخرى التابعة لها في إطار عملية سيرفال²⁹ التي تقودها فرنسا لدعم قوات الدفاع والأمن المالية. وقد تسارع نشر بعثة الدعم الدولية في مالي في مالي في أعقاب التدخل العسكري، مما سمح لبعض الوحدات بالانتشار في مناطق أخرى في شمال مالي في فبراير.

وفي أعقاب العمليات العسكرية الفرنسية والأفريقية التي نفذت بالاشتراك مع الجيش المالي في المناطق الشمالية، تحسن الوضع الأمني في مالي بشكل ملحوظ. وبحلول نهاية يناير/كانون الثاني، كانت الدولة قد استعادت سيطرة الدولة على معظم المدن الشمالية الكبرى، مثل ديابالي دوينترا وغاو وكونا وتمبكتو. وانسحب معظم الإرهابيين والقوات المرتبطة بهم شمالاً إلى جبال أدرار إيفوغاس، في حين أفادت التقارير بأن عناصر أخرى، معظمها من الماليين من المنطقة، اندمجت مع السكان المحليين.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، استمرت التهديدات الأمنية الخطيرة، بما في ذلك استمرار الأنشطة الإرهابية والعمليات العسكرية في بعض المناطق. وظلت الحاجة إلى استعادة السلامة الإقليمية لمالي وضمان الأمن المادي للمجتمعات الشمالية تمثل أولوية رئيسية. وحتى عندما تتم استعادة السلامة الإقليمية بالكامل، فإن التهديدات الأمنية الخطيرة سوف تستمر (الهجمات الإرهابية، وانتشار الأسلحة، وتهريب المخدرات، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية) وتهدد الحكم والتنمية في مالي في المستقبل القريب.³⁰

(4)- وضع خريطة الطريق للخروج من الأزمة

كان التطور السياسي الأكثر أهمية خلال الربع الأول من عام 2013 هو اعتماد البرلمان المالي بالإجماع لخارطة الطريق الانتقالية في 29 يناير. وحددت خريطة الطريق مهمتين أساسيتين للحكومة الانتقالية: استعادة السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. كما نصت على مواصلة العمليات العسكرية إلى جانب قوات عملية سيرفال وبعثة الدعم السريع بهدف استعادة المناطق التي احتلتها الجماعات المسلحة واستعادة السلامة الإقليمية للبلاد، و الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة في الشمال، إصلاح القوات المسلحة، وفتح حوار مع الجماعات التي تنبذ الكفاح المسلح وتلتزم بالطابع الحدودي لدولة مالي ودستورها، وعودة اللاجئين والنازحين، والحوار بين المجتمعات ومكافحة الإفلات من العقاب.³¹ و كانت خارطة الطريق قد حددت ثلاثة مجالات تدخل مرتبطة بتنظيم الانتخابات، وهي إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي، والمراجعة النهائية للقوائم الانتخابية، ووضع تقويم انتخابي، والنص على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية يوليو 2013 .

(5)- بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي (MICEA)

في أعقاب الطلبات الملحة بشكل متزايد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإرسال بعثة إعداد فنية إلى مالي، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2056³² في 5 جويلية ، والذي يدعم بشكل كامل جهود

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى حل الأزمة المالية، لكنه يطلب المزيد من التفاصيل حول الأهداف. ووسائل وطرائق المهمة الإقليمية المحتملة. وفي الفترة من 25 إلى 27 يوليو، تجتمع لجنة رؤساء الأركان التابعة للإيكواس بشكل عاجل لمناقشة الاستعدادات لنشر القوة الإقليمية في أعقاب مهمة التقييم الفني التي تم إرسالها إلى البلاد.

وتخطط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد ذلك لنشر القوة بمجرد أن ترسل السلطات المالية طلباً رسمياً بهذا المعنى إلى الأمم المتحدة وأذن مجلس الأمن بهذا النشر من خلال قرار. وفي 13 أغسطس، اجتمع رؤساء أركان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مرة أخرى لوضع اللمسات الأخيرة على الخطوط العريضة صلاحيات القوة الإقليمية بهدف تقديمها لاحقاً إلى مجلس الأمن. وتقتصر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التدخل على ثلاث مراحل لمهمة تتألف من حوالي 3300 جندي. وتتمثل المرحلة الأولى في نشر قوات أجنبية في باماكو لتأمين المؤسسات الانتقالية. ثانياً، ستساهم البعثة في تعزيز قدرات القوات المالية من خلال إعادة تنظيمها وتدريبها. وأخيراً، تتمثل المرحلة الثالثة في دعم الجيش المالي في استعادة الشمال.³³

وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية، تتواصل الاستعدادات لنشر بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي 14 و15 سبتمبر، اجتمع رؤساء لجنة الأركان التابعة للإيكواس لتحليل طلب الحكومة المالية وتقديم مقترحات ملموسة بشأن مشاركة القوة الاحتياطية التابعة للإيكواس في إطار المهمة الإقليمية في مالي. يتم بعد ذلك تحديد هذه المهمة بالاختصار MICEMA.

وبعد ذلك بيومين، اجتمع وزراء الدفاع والخارجية لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان ويدرسون المقترحات التي قدمها رؤساء أركانهم من أجل تطوير مهمة مشروع، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والتي سيتم تقديمها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مجلس. وفي 21 سبتمبر، في بيان صحفي (SC/10772) (2443/AFR)، أحاط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً بالقرار. طلب المساعدة الذي تقدمت به الحكومة المالية، وتقول إنها مستعدة لدراسة اقتراح واقعي وممكن من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للرد عليه. وينص المجلس على أن هذا الاقتراح يجب أن يتضمن تفاصيل أهداف ووسائل وأساليب نشر هذه القوة.³⁴

ومن ناحية أخرى، لعبت فرنسا دوراً نشطاً بشكل متزايد في الإعداد للمهمة. وأكدت أنها ستقدم الدعم اللوجستي للتدخل العسكري في الشمال وأن قواتها الخاصة ستقوم بتدريب الجنود الأفارقة الذين يشكلون قوة التدخل. وفي سبتمبر الماضي، شاركت الدبلوماسية الفرنسية في تنظيم مؤتمر الساحل على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتيح هذا المؤتمر حشد الإرادة السياسية لدعم التفويض بإنشاء قوة عسكرية إقليمية في مالي. واقترحت فرنسا أيضاً قراراً اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 12 أكتوبر/تشرين الأول، القرار رقم 2071.

ويمنح هذا القرار بشكل خاص 45 يوماً للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتحديد طرق تدخلهما ويدعو الحكومة المالية وتمردي الطوارق إلى المشاركة. في أقرب وقت ممكن في عملية مفاوضات ذات مصداقية، من أجل التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق. وقد تم تقديم مبادرات من قبل الجماعات المسلحة: تتخلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من بين أمور أخرى، عن انفصال أزواد، وتقول أنصار الدين إنها مستعدة للتفاوض مباشرة مع السلطات المالية، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى نتائج ملموسة.³⁵

وفي 19 أكتوبر عقدت مجموعة الدعم والمراقبة في مالي اجتماعها الثاني، حيث درس المشاركون المفهوم الاستراتيجي الذي كان تم تطويره من قبل رؤساء الأركان ووزراء الدفاع والخارجية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ختام الاجتماع، رحبت المجموعة بمشروع البعثة واعتبرتها خطوة مهمة نحو مزيد من التنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة ونحو نهج عالمي تجاه الأزمة المالية. وتشجع المجموعة أيضاً المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على تسريع الانتهاء من التخطيط المشترك للاستجابة لطلب المساعدة المقدم من السلطات المالية.

في 24 أكتوبر، أيد الاجتماع 339 لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المنعقد على المستوى الوزاري قرارات مجموعة الدعم والمراقبة بشأن مالي فيما يتعلق بتفعيل بالمفهوم التشغيلي. وأخيراً، في الفترة من 30 أكتوبر إلى 4 نوفمبر، يجتمع خبراء من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية في باماكو لوضع اللمسات الأخيرة على المفهوم التشغيلي للتدخل في مالي.

واختتم هذا الاجتماع، الذي شارك فيه رئيس أركان القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي، الجنرال سيكوبا كوناتي، باعتماد "مفهوم العمليات المنسق لنشر القوة الدولية بقيادة أفريقيا". يتم تعريف المهمة الآن بالاختصار MISMA. وقد تم اعتماد المفهوم التشغيلي المنسق بعد يومين من قبل رؤساء أركان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي 9 نوفمبر من قبل وزير الدفاع والخارجية. وفي 11 نوفمبر، خلال قمة استثنائية، تبني رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدورهم المفهوم التشغيلي المنسق. وتنص هذه الاتفاقيات على أن القوة

العسكرية المكونة من 3300 جندي سيتم وضعها تحت سلطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتتألف بشكل رئيسي من الدول الأعضاء، ولكن سيكون بمقدور الدول غير الأعضاء أيضاً تقديم وحدات.³⁶

كما حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دراسة هذا المفهوم بجدية بهدف تحقيق ذلك السماح بنشر عناصر الدعم العسكري في مالي، بموجب الفصل السابع، في أسرع وقت ممكن. وقد تمت الموافقة أخيراً على مفهوم العملية بعد يومين من قبل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كادري ديزيري ويدرأغو، أن بعثة الدعم الدولية جاهزة للانتشار.³⁷

(6)- إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)

في أعقاب الرسالة الموجهة من رئيس جمهورية مالي بالنيابة إلى الأمين العام، والتي من المتوقع فيها تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وحفظ السلام، والرسالة المقابلة من رئيس مجلس الأمن، قام الأمين المساعد - قام الجنرال إدموند موليت، الجنرال لعمليات حفظ السلام، بزيارة مالي في الفترة من 10 إلى 16 مارس، برفقة وفد متعدد التخصصات، لوضع توصيات بشأن الخيارات المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام في مالي، لينظر فيها المجلس.

وبناء على نتائج هذه البعثة، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن يحدد الخيارات المتاحة لإنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في مالي، وقد تم إحالة المفهوم المنسق للعمليات، والذي يحمل أيضاً عنوان "الإطار العملي الاستراتيجي"، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن (S/2012/894)، عملاً بالقرار 2071³⁸، يقيم تنفيذ هذا القرار، لا سيما فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى العملية السياسية في مالي ووضع خطط للنشر المحتمل للقوة الإقليمية.

وفي هذا التقرير، يقدم الأمين العام إلى المجلس "الإطار التشغيلي الاستراتيجي" الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ويحدد معالم العملية المتوخاة. وفي توصيته الواردة في تقريره، أقر الأمين العام بأن العملية العسكرية قد تكون ضرورية كإجراء أخير لمواجهة العناصر المتطرفة والإجرامية الأكثر صعوبة في الحل في الشمال، لكنه يشدد على أهمية إعطاء الأولوية للحل السياسي. وقد أوصى إجماع الأمين العام بالتفويض بنشر قوة عسكرية، وسرعان ما ندد به الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولم يتبنى المجلس القرار رقم 2085، بموجب المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز نشر بعثة الدعم الدولية في مالي حتى العشرين من ديسمبر/كانون الأول. ويحاول النص المكون من ست صفحات، والذي يتضمن مكوّناتاً سياسياً وعنصرًا عسكرياً، أن يأخذ في الاعتبار جميع الشكوك المحيطة بهذا التدخل في مالي، ولا سيما المخاطر الإنسانية التي وردت في تقرير الأمين العام والمسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان. حقوق الإنسان من قبل الجنود الماليين والأفارقة. وعلى المستوى السياسي، يدعو القرار باماكو، وفقاً للاتفاقية الإطارية الموقعة في 6 أبريل 2012، إلى وضع اللامسات الأخيرة، من خلال حوار سياسي واسع ومفتوح، على خريطة طريق للمرحلة الانتقالية التي تهدف إلى استعادة النظام الدستوري بالكامل، لا سيما من خلال تنظيم الانتخابات الرئاسية و الانتخابات التشريعية قبل نيسان/أبريل 2013. كما يدعو السلطات الانتقالية في مالي إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية مع الجماعات الموجودة في شمال البلاد والتي تتأى بنفسها عن المنظمات الإرهابية في المنطقة.

ويأذن القرار 2085³⁹ بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي لفترة أولية مدتها اثني عشر شهراً، دون تحديد عدد الأفراد المصرح لهم بذلك. وسيتعين على البعثة أولاً إعادة بناء قدرة الجيش المالي، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين. ثانياً، سيتعين على البعثة مساعدة السلطات المالية على استعادة السيطرة على الشمال والحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية الموجودة هناك. كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي مدعوة إلى المساهمة، في حدود ولايتها، في الإجراءات المتخذة على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، لتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مالي إلى العدالة. ويدعو المجلس جميع الأطراف المالية، ولا سيما الحكومة، إلى تقديم الدعم الكامل لنشر عمليات الدعم المالي في مالي، ولا سيما من خلال ضمان أمنها وحرية حركتها وضمانها. الوصول الفوري ودون عوائق إلى كامل الأراضي المالية.

ويطلب المجلس كذلك من الدول الأعضاء توفير الوحدات والدعم المنسق بعثة الدعم الدولية، وحثها على توفير الوسائل المالية والمساهمات العينية التي تحتاجها البعثة لنشرها وتنفيذ ولايتها. ولتسهيل تمويل البعثة، يطلب المجلس إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم فيه مساهمات مالية مخصصة بعثة الدعم الدولية في مالي في مالي أو لتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن المالي. وذكر المجلس أيضاً أنه ينظر في تقديم أنظمة الدعم اللوجستي لفترة أولية مدتها عام واحد إلى دعم الدعم اللوجستي في مالي. وسيتم تمويل هذه الترتيبات من قبل الأمم المتحدة، على أساس طوعي، وستشمل المعدات والخدمات.

ثانياً: تداعيات انسحاب قوات MINISMA من دولة مالي

في أعقاب طلب الانسحاب الذي قدمته السلطات الانتقالية في 16 يونيو 2023 أنهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب قراره 402690 المؤرخ 30 يونيو 2023، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي و سوف نتناول الأسباب المختلفة التي أدت إلى هذا القرار من خلال ما يلي:

(1)- تقييم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)

قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ إنشائها على مجموعة من الأمور الإيجابية في مجملها والتي سوف نتناولها في من خلال ما يلي:

(أ)- دعم اتفاق السلام في مالي 2015

عملت بعثة (MINUSMA) على دعم اتفاق السلام في مالي ، الموقع في عام 2015⁴¹، بالجزائر و الذي يعتبر الإطار السياسي الأكثر شمولاً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وعلى الرغم من عدم تنفيذ العديد من أحكام الاتفاق، فقد تم تحقيق بعض الخطوات المهمة منذ بداية عام 2020. إلا أن الحوار الوطني الشامل من أجل مالي مازال قائماً ، وهو عملية تشاورية بين أصحاب المصلحة المتعددين اختتمت في ديسمبر 2019، قد وفر الزخم اللازم لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاقية، بدءاً بإجراء الانتخابات النيابية في مارس وأبريل 2020.

وعلى الرغم من التهديدات التي تم إطلاقها بشأن الانتخابات البرلمانية، لا تزال قوات (MINUSMA) تعمل على دعم تطوير برنامج الإصلاح الدستوري في مالي وفي تطبيق نهج أكثر توافقية في تنفيذ اتفاق السلام. كما أن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بدعم مشاركة المرأة المالية في عمليات السلام والمصالحة و إدماج المرأة في عملية التنفيذ اتفاق السلام على المستوى المحلي بدعم من مينوسما. وتشجيع الحكومة المالية على الالتزام بالاتفاقيات الصادرة عن المنظمات الدولية والقرارات المعتمدة.

دعم اتفاق السلام من خلال التشجيع على اعتماد إستراتيجية سياسية محددة و واضحة حيث تضع البعثة المتكاملة إستراتيجية سياسية محددة بوضوح للتدخل الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم أصحاب المصلحة الماليين، وأن هذه الإستراتيجية تركز على مواصلة تنفيذ اتفاق السلام.

(ب)- دعم الأمن في أنحاء البلاد

في إطار المهام الرئيسية الموكلة للقوات (MINUSMA) وهي بسط الأمن لا تزال الحكومة المالية غير قادرة على ضمان أمن السكان في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من غياب مؤسسات الدولة الفعالة والشاملة في أنحاء مالي خاصة الشمال، بسبب غياب القوات القادرة على ضمان الأمن على الأرض، يبقى يشكل مشكلة مستمرة تؤدي إلى تفاقم التهديدات التي يواجهها المدنيون، كما أن رحيل القوات الحكومية من مناطق عديدة في البلاد تمثل أحد أسباب الدائمة للهجمات المتكررة التي تشهدها أغلب المناطق خاصة في 2020.

وهكذا فإن رفع مستوى حماية المدنيين هي الأولوية الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما).

(2)- الانتقادات الموجهة لقوات (MINUSMA)

على مر السنين، سيستمر نطاق عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الاتساع. ولكن بعد انقلابي أغسطس 2020 ومايو 2021، تتضاعف الانتقادات الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة. وأعربت السلطات المالية، بقيادة العقيد عاصمي غويتا، صراحة عن تحديها له.

وفي الوقت الذي دعت فيه السلطات المالية إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي يمثلها وزير الخارجية في الأمم المتحدة، أعلنت صراحة أن نتائج عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كانت فاشلة. وبحسب بامكو، فإن بعثة الأمم المتحدة لم تحقق أي نتائج مقنعة، لاسيما في الجانب الأمني، نتيجة لعدم القدرة على محاربة الجماعات المتطرفة ففي الواقع أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تتعرض لانتقادات واسعة النطاق من الناحية الأمنية حيث شككت السلطات المالية أيضاً في فائدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. في التقييم ، و أكدت أن هذه المهمة فاشلة . تدعي السلطات المحلية أن هذه المهمة لم تساهم في استقرار الإقليم . وتندد مالي أيضاً بعدم وجود وحدة لمكافحة الإرهاب في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي . هذا على الرغم من أن مالي قدمت عدة طلبات إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لإنشاء مثل هذه الوحدة. لذلك تنتقد السلطات المالية حقيقة أن هذه المهمة أقرب إلى وكالة للتنمية الإنسانية منها إلى قوة حفظ السلام، لأنها غير مجهزة للرد على الأعمال الإرهابية.

IV - الخاتمة:

بعد عشر سنوات من نشره، أنهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب قراره 2690 المؤرخ 30 يونيو 2023، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ودعا المجلس إلى انسحاب "منظم وأمن" ل 13,289 ضابط عسكري و 1,920 ضابط شرطة مرخص لهم في مالي، "بالتشاور الوثيق مع الحكومة الانتقالية وبالتنسيق مع الدول المساهمة بقوات". ويأتي هذا القرار في أعقاب طلب الانسحاب الذي قدمته السلطات الانتقالية في 16 يونيو 2023. ويشير قرار مجلس الأمن إلى أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي ضروري للسلام الدائم وأن الحالة في مالي لا تزال تهدد السلام الدولي.

في عام 2013، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2100 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي استجابة لطلب الحكومة الانتقالية. تم نشر البعثة في 1 يوليو 2013 بهدف أولي هو تحقيق الاستقرار في المدن الكبرى واستعادة سلطة الدولة. وقد تطورت ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مر السنين، بما في ذلك دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بعد توقيع الاتفاق في عام 2015. وكجزء من هذه الولاية، شاركت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مالي. اعتباراً من عام 2019 فصاعداً، أصبح دعم استقرار المناطق الوسطى أيضاً أولوية استراتيجية. وفي أعقاب انهيار النظام الدستوري في عام 2020، دعمت البعثة أيضاً عملية الانتقال السياسي الجارية، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات والعمليات الانتخابية.

و على ضوء هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي:

- كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم بقوة تزيد عن 15000 رجل ، مدنيين وعسكريين. وكانت موجودة في مالي منذ عام 2013، بناء على طلب السلطات في ذلك الوقت. مهمتها تحقيق الاستقرار في مالي ودعم العملية السياسية بين الدولة المالية والانفصاليين الطوارق. وبعد عشر سنوات، تغادر قوات حفظ السلام بمالي وسط خلافات مع الجيش الذي استولى على السلطة بالقوة في عام 2020.
- لعبت البعثة المتكاملة دوراً مهماً في مالي من خلال دعم تنفيذ الاتفاق الجزائر، ولاسيما من خلال تسهيل نشر الوحدات المعاد تشكيلها من الجيش المالي للتغلب على التحديات السياسية الرئيسية واستعادة الاستقرار في مالي
- مولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي العديد من العمليات الإنسانية، مثل إصلاح المدارس والمراكز الصحية، من أجل مساعدة السكان المحليين. وفي بعض الحالات، تمكن منظمو المشاريع في المناطق المعنية من الوصول إلى الأسواق الصغيرة.
- غادرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دون العودة إلى النظام الدستوري، أي تنظيم انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية.
- قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مساهمة كبيرة من حيث حماية حقوق الإنسان، ولكن أيضاً من الناحية اللوجستية والعسكرية.
- عندما سقط شمال مالي في أيدي الجماعات المتمردة المسلحة، كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أول قوة يتم نشرها.
- فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هي الضامن لاحترام حقوق الإنسان. لم تكن ولاية مينو سما قوية ولم تستطع الحد من انعدام الأمن في شمال مالي.
- لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من التكيف مع السياق الأمني والسياسي في مالي بسبب تشعب الازمة المالية و التي اخذت ابعاد لم تستطع قوات حفظ السلام مواكبتها.
- لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من إيجاد توازن بين مهامها، المحددة بوضوح، والسياق الجديد للإرهاب و التحول العسكري، الذي يختلف عن سياق 2012 و 2013 و 2014.
- يقع باللوم على فشل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على العدد الكبير من القوات الدولية في مالي. مما ساهم في تهميش بعثة الأمم المتحدة منذ البداية ، حيث توجد فيه مجموعة دول الساحل الخمس الأخرى.

و على ضوء هذه الدراسة و النتائج التي توصلنا إليها فإننا نقترح ما يلي:

- يجب ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بحكم الأمر الواقع يمكن أن يفيد المجموعات المسلحة بسرعة كبيرة في توسيع نشاطاتها الاجرامية.
- يجب خلق توازن القوى هي مالي من خلال دعم العودة إلى الشرعية التي ستحدد بالفعل من يتولى السلطة بالطرق الدستورية و الديمقراطية . واليوم، أصبح ميزان القوى مواتيا لصالح الجماعات المسلحة.
- يجب تحديد الأولويات والمهام بدقة مستقبلا لقوات حفظ السلام كما في حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) و التي توسعت مهامها لتشمل مجالات أخرى غير منصوص عليها في القرار الأممي.
- العمل على دعم المهمة الأساسية للدولة المالية و المتمثلة على وجه التحديد إعادة الانتشار وتولي المسؤولية من الأمم المتحدة في الأراضي الشمالية للبلاد التي كانت موضوع اتفاق السلام الموقع في عام 2015 في الجزائر العاصمة خاصة من طرف الاتحاد الافريقي ودول الجوار.

المراجع:

- 1 قوات حفظ السلام هم مجموعة من الموظفين المدنيين وأفراد من الجيش والشرطة التابعين للأمم المتحدة، وظيفتها المساعدة على حفظ السلام في البلدان التي مزقتها الصراعات والحروب، فضلا عن تهيئة الظروف لإقامة سلام دائم. ينظر: محمد جبار جدوع دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات المسلحة الداخلية، مركز دراسات الكوفة، العدد 38، النجف الاشرف 2015، ص 124.
- 2 القرار الأممي رقم 2085: الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم 6898 في 20/12/2012، اذ أكد القرار دعمه لسلطات الحكومة المالية في مطالبتها بنشر قوة عسكرية دولية من خلال قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هذا فضلا عن دعم الجهود الإقليمية والدولية لنشر هذه القوة، والعمل على تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال البلاد إلى العدالة، ويؤكد القرار على إن الأزمة في مالي تشكل خطرا يهدد الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، وأعطى القرار الإذن بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية لفترة أولية مدتها سنة واحدة، ودعا السلطات الحكومية المالية إلى التعاون مع البعثة وعملياتها
- 3 محمود منير حامد حسن، التحالف العسكري لدول غرب إفريقيا في مواجهة الإرهاب في: التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار العاشر (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية 2014-2015)، ص 188-189.
- 4 بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في مالي هي بعثة تدريب عسكرية متعددة الجنسيات تابعة للاتحاد الأوروبي ومقرها في باماكو، مالي. تتكون من 22 عضواً في الاتحاد الأوروبي (النمسا، بلجيكا، بلغاريا، جمهورية التشيك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد) و 6 دول من خارج الاتحاد الأوروبي (ألبانيا وجورجيا ومولدوفا والجبل الأسود والمملكة المتحدة وصربيا) تشارك في هذه المهمة وأرسلت جنوداً إلى جمهورية مالي.
- 5 قرار المجلس CFSP / 220/2014 [3]: الولاية الثانية. تم تمديد بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي حتى 18 مايو 2016.
- 6 قرار المجلس CFSP/87/2013 المؤرخ 18 فبراير 2013 بشأن إطلاق مهمة عسكرية للاتحاد الأوروبي للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية (EUTM Mali)
- 7 القرار الأممي رقم 2071: الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم 6846 في 12/10/2012، وقد أعرب القرار عن تزايد قلق المجلس إزاء انعدام الأمن وتزايد نشاط الجماعات المسلحة، مؤكدا علمه بالرسالة التي بعثتها السلطات الانتقالية في مالي إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن نشر قوة عسكرية دولية في البلاد، فضلا عن رسالة المجموعة الاقتصادية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 18 أيلول 2012، وكذلك رسالة المجموعة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي بهذا الشأن في اليوم نفسه، وأكد القرار استعدادة للاستجابة إلى طلب السلطات الانتقالية في مالي بنشر قوة عسكرية دولية لمساعدة القوات المسلحة هناك في استعادة أراضيها شمال البلاد، ويعد هذا القرار من أهم القرارات الخاصة باستعمال القوة العسكرية لمساعدة السلطات في باماكو، وهو ما يعد سندا قانونيا للتدخل العسكري).
- 8 قرار المجلس CFSP/34/2013 المؤرخ 17 يناير 2013 بشأن مهمة عسكرية للاتحاد الأوروبي للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية (EUTM Mali)
- 9 القرار الأممي 2100 الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم 6952 في 25/4/2013، ان اكد القرار على عدم امكانية التغلب على الإرهاب إلا بنهج يستند إلى مشاركة جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والتعاون بينها، وقد رحب القرار بالعمل السريع الذي اتخذته القوات الفرنسية لوقف زحف التنظيمات المسلحة، ووجه بضرورة العمل على

الإسراع في إرساء الحكم الديمقراطي واستعادة النظام الدستوري للبلاد، كما قرر المجلس إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على أن يكون قوام البعثة 11200 جندي من بينهم 1440 من قوات الشرطة من أجل دعم السلطة الانتقالية وتحقيق الاستقرار وتنفيذ البرنامج الخاص بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وتفكيك الميليشيات وإعادة دمجهم داخل المجتمع

¹⁰ UNHCR, Position on Returns to Mali (Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2019) p3.

¹¹ David j.francis, the regional impact of armed conflict and french intervention in Mali (Norway:Norwegian Ministry of Foreign Affairs The Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2013) p4.

¹² القرار الأممي رقم 2164 الذي اتخذه المجلس في 25 حزيران 2014: والقاضي بقيام بعثة منظمة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد بالمهام ذات الأولوية المتمثلة في حفظ الأمن وحماية المدنيين ودعم الحوار السياسي الوطني والمصالحة الوطنية، فضلاً عن دعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد وإعادة بناء القطاع الأمني، وتعزيز حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

¹³ شريف محمد علي البربري انعكاسات التدخل الفرنسي على الأزمة السياسية في مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الإفريقية والمواقف الدولية، رؤية أفريقية، المجلد الرابع العدد السادس عشر (بغداد المركز العراقي – الإفريقي للدراسات الإستراتيجية 2020، ص143-144).

¹⁴ الحاج صادق الخلفية التاريخية للأزمة السياسية في مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الإفريقية والمواقف الدولية، رؤية أفريقية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر (بغداد المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية 2020، ص80-81)

¹⁵ بان علي حمد سلمان، الموقف الفرنسي من الأزمة السياسية في جمهورية مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الإفريقية والمواقف الدولية، رؤية إفريقية، العدد السادس عشر، المجلد الرابع، بغداد، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص118.

¹⁶ الحاج صادق، الخلفية التاريخية للأزمة السياسية في مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الإفريقية والمواقف الدولية، رؤية أفريقية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، بغداد، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص80-81

¹⁷ احمد القاضي، تطورات الأزمة السياسية في مالي 2012-2013 في التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث الإفريقية ، الاصدار التاسع، القاهرة، 2012-2013، ص192.

¹⁸ قرار مجلس الأمن 2295 المتخذ في 29 جوان 2016.

¹⁹ مادي ابراهيم كانتى الصراع في مالي وأبعاده الإقليمية في التقرير الاستراتيجي الإفريقي، (جامعة القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، الاصدار العاشر (2014-2015)، ص224

²⁰ محمد محمود أبو المعالي التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2017، ص 186-187.

²¹ Mélanie Dubuy, La Spécificité De La Menace Terroriste Au Mali: Quelles Conséquences Internationales? (France, Irenée: Université de Lorraine, 2013, p. 35-57.

²² أيمن شبانة الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية السياسة الدولية، العدد 198 ، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص112

²³ شريف محمد علي البربري، انعكاسات التدخل الفرنسي على الأزمة السياسية في مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الإفريقية والمواقف الدولية، رؤية أفريقية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، بغداد المركز العراقي – الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص143-144.

²⁴ Lacher wolfram, organized crime and conflict in the sahel-Sahara region. vol. 1, (Washington dc: Carnegie endowment for international peace, 2012. p12

²⁵ رامي عاشور، التنظيمات الارهابية في إفريقيا وأثرها على العلاقات الخليجية الإفريقية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الاتحاد للطباعة، 2018، ص94.

²⁶ بون زكرياء، مصدر سبق ذكره، ص 106-107.

- 27 كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية واثرها على الأمن القومي للقارة الأفريقية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شباط 2014 م ص 4-5)
- 28 قرار مجلس الأمن 2085 المتخذ في 20 ديسمبر 2012.
- 29 Antoine d'Evry L'Opération Serval à l'épreuve du doute; vrais succès, fausses leçons', Focus Stratégique no. 59. (France Etudes de l'Ifri Focus Stratégique 2015). p1.
- 30 aditi gorur, the political strategy of the UN peacekeeping mission in Mali(New York: united nations university center for Policy Research, 2020 , p126.
- 31 شيماء سمير محمد حسين, إستراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية متابعات أفريقية, العدد 10 الرياض: 2021, ص 15
- 32 القرار الأممي رقم 2056: الذي اتخذته المجلس في جلسته المنعقدة رقم 6798 في 3/7/2012, وقد أكد مجلس الأمن في هذا القرار التزامه بسيادة جمهورية مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ودعمه لجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعرب المجلس عن قلقه من تزايد نشاط التنظيمات المسلحة في شمال البلاد، مؤكدا علمه بنية المجموعة الاقتصادية نشر قوة تابعة لها من أجل دعم العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في البلاد
- 33 alexander thurston, al qaeda in the islamic maghreb (aqim): an al qaeda affiliate case study, Washington: Center for Strategic Studies .2017, p13-16.
- 34 بيان صحفي لمجلس الأمن بشأن مالي ومنطقة الساحل بتاريخ . 2012/09/21 تحت رقم SC/10772- AFR/2443
- 35 الحاج صادق، الخلفية التاريخية للأزمة السياسية في مالي في الأزمة السياسية في مالي بين الوساطة الأفريقية والمواقف الدولية، رؤية أفريقية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر ، بغداد المركز العراقي الافريقي للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص 80-81
- 36 فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 41
- 37 إبراهيم نصر الدين، " إشكالية الدولة في أفريقيا" بحث مقدمة إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 112
- 38 قرار مجلس الأمن 2071 المتخذ في 12 أكتوبر 2012.
- 39 قرار مجلس الأمن 2085 المتخذ في 20 ديسمبر 2012.
- 40 قرار مجلس الأمن 2690 المتخذ في 30 جوان 2023.
- 41 عقد اتفاق الجزائر للسلام في 4 تموز جويلية 2006 الذي نص على أن تسحب الحكومة المالية قواتها العسكرية المنتشرة بكثافة في مدن الطوارق، مثل تيتراواتين وكيدال وتومبوكتو، والشروع في تنفيذ مشروعات إعمار في شمال البلاد لمصلحة السكان المحليين، وإدماج الطوارق في منظومة الحكم، وهذا ما من أوجهه تعيين إيد أغ غالي قنصلا عامًا لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية.